

A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/43/703  
12 October 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون  
البند ٨٦ من جدول الأعمال

### المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة

#### الفوشية في حالات الكوارث

المساعدة الخاصة المقدمة لمليداف لأغراض الإغاثة  
في حالات الكوارث وتقوية دفاعاتها الساحلية

تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة في القرار ٣٠٢/٤٢ ، عن بالغ القلق للدمار الذي سببته لأرخبيل مليداف موجات مديفة في شهور نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وأكد القرار على الأخطار التي تهدد بها هذه الأحداث جزر مليداف المنخفضة السطح ، وعلى ضرورة الحلول الطويلة الأجل . ووجه نظر المجتمع الدولي إلى الموارد اللازمة ، للوفاء بهذه الاحتياجات ووجه نداء إلى المجتمع الدولي للتبرع بسخاء لتوفيرها .

٢ - وطلب القرار ٣٠٢/٤٢ إلى الأمين العام أن يعمل على تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين لتعزيز الجهود التي تبذلها حكومة مليداف لمعالجة مشكلة الدفاع الساحلي . وطلب القرار أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار . وبالتالي يقدم هذا التقرير وفقا لذلك .

#### ثانيا - معلومات أساسية

٣ - وتمتد سلسلة مكونة من ١٩ جزيرة مرجانية رئيسية تشمل مليداف لمسافة تبلغ نحو ٩٠٠ كيلومترا . وهذه السلسلة من الجزر عبارة عن صخور مرجانية تمتد عبر ١٩٠ جزيرة

منها نحو ٢٠٠ جزيرة مأهولة بالسكان . وبوجه عام ، لا ترتفع الجزر عن سطح البحر بأكثر من مترين ، ولذلك تتأثر تأثرا كبيرا بالارتفاعات في سطح البحر ، ومنها مايسببه مزيج من الأمواج الطويلة والمد العالي ، كما حدث في سنة ١٩٨٧ . وقدر متوسط ارتفاع الأمواج في فيضانات نيسان/ابريل ١٩٨٧ بما يتراوح بين ٢,٥ إلى ٥ أمتار - وهو أعلى رقم تعيه الذاكرة البشرية . وحدث أسوأ ضرر في نيسان/ابريل عندما أشرت الفيضانات على ثلث الجزيرة الرئيسية ، مالمية ، وهي الجزيرة المرجانية الثالثة عشرة في سلسلة الجزر المرجانية التسع عشرة .

٤ - وتوجد جزر ملديف بعيدا عن مسار الأعاصير . ولم تسبب الاضطرابات المتمثلة في الرياح الموسمية السنوية الوجيزة والأمواج المدية العالية الحينية مشاكل خطيرة حتى سنة ١٩٨٧ . وفي نيسان/ابريل ، ومرة أخرى في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر من ذلك العام ، أنزلت الأمواج المدية أضرارا واسعة بأبنية الدفاع الساحلي وحواجز الأمواج ومنشآت المرفأ واجتاحت الأراضي المستصلحة حديثا وسببت تلوث المحاصيل والنبات بالمياه المالحة ، وهبطت بجداول المياه العذبة إلى ما تحت السطح . وعانى المطار الدولي والمدرجة التي تمتد بكامل طول جزيرة هولول ، من أضرار شديدة . ولهذا المرفق أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية كطريق حيوي للسياحة ، التي تمثل مايزيد كثيرا عن نصف موارد الصادرات المنظورة . وأصاب التدمير الكامل أو الضرر الكبير الحواجز الوقائية للأمواج وجدران احتواء المياه كما أصبحت معدات الهبوط معطلة .

٥ - وثبت أن الأراضي المستصلحة سريعة التأثر . وما برح استصلاح الأراضي ضروريا في جزر ملديف ، ولاسيما في مالمية ، وذلك للوفاء باحتياجات الاسكان والمرافق العامة للسكان المتزايدين في البلد والبالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ . وفي سنة ١٩٨٧ ، اختفى من منطقة مستصلحة مساحتها نحو ٧٠ هكتارا اتجاه جزيرة مالمية ، نحو ٣٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من اجمالي يبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب .

٦ - وفي حين لم يعلن عن حدوث أي خسارة في الأرواح فيما يتصل بهذه الأحداث إلا أن المساكن قد دُمرت كما تأثرت خدمات المرافق العامة تأثرا شديدا ، مما نشأت عنه احتياجات ملحة تتعلق بالامحاج وخاصة أثناء فيضانات نيسان/ابريل . وفي ذلك الحين ، وُجه نداء إلى المجتمع الدولي للحصول على سلع الاغاثة وذلك ضمن تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث (الاندرو) عن الحالة . وحسبما اتصل بعلم الاندرو ، فقد لبي النداء ٢٠ مصدرا مانحا بتقديم الاغاثة الدولية مما غطى ، بالإضافة إلى الاستجابة الوطنية ، الاحتياجات العاجلة على نحو مرض .

٧ - وأشار الضرر المادي الذي لحق بالأشغال الوقائية قلقا خاصا ، عبر عنه القرار ٢٠٣/٤٢ . وكشفت فيضانات سنة ١٩٨٧ عن عدم كفاية الدفاعات الساحلية القائمة وأوضحت ضرورة تعزيز الهياكل الوقائية الحالية والتعجيل بإنشاء دفاعات أكثر فعالية واتساعا وتكلفة لاغراض المستوطنات البشرية والمشروعات الانمائية اللازمة والتي ستكون ، على نحو متواصل عرضة للتأثر بفعل الامواج المدية .

٨ - وتتضمن هذه المشاريع تحويل منتجعين سياحيين بالقرب من ماليه إلى مناطق سكنية لأهالي ملديف وتحديد سبع جزر أخرى ضمن الجزر المرجانية الخارجية كمراكز للنمو ، طبقا لسياسة الحكومة في اللامركزية لوقف التدفق السكاني الجاري نحو ماليه ، التي أصبحت مكتظة بالسكان بشكل خطير . وتتضمن المشاريع الانمائية الحاسمة اقتصاديا توسعا في مطار هولول الدولي بما تقدر تكلفته بمبلغ ٢٢ مليونا من الدولارات وإنشاء مرفأ عميق المياه في ماليه .

#### ثالثا - تنفيذ المساعدة

٩ - وركز تنفيذ القرار حتى الآن على توفير الموارد الضرورية للقيام بالتحليل التقني ، ووضع خطة عمل لتعزيز الدفاع الساحلي . وطبقا للإجراء المبين في القرار ١٩٢/٤٠ ، بشأن البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية فإن المنسق المقيم التابع لمنظمة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث قد كفلا ، على المستوى الميداني ، الاتصالات الضرورية مع حكومة ملديف والمانحين والوكالات الممثلة في البلد فضلا عن مشاركة الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في هذا المسعى .

١٠ - وفي سنة ١٩٨٧ ، وفر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، بدعم مالي من حكومة هولندا ، مهندسا مدنيا للحكومة ملديف لاستعراض الأضرار التي حدثت والاملاحات اللازمة ووضع خطة تمهيدية للدفاعات الساحلية .

١١ - وتجري متابعة هذه الخطوة الاولى في سنة ١٩٨٨-١٩٩٠ بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع يمتد عامين وتنفذه إدارة الأشغال العامة والعمل التابعة لحكومة ملديف لتطوير القدرة التقنية اللازمة لإسداء المشورة فيما يتعلق بالدفاع الساحلي وتخطيط المرفأ والبناء والصيانة ولتقييم مشاريع المساعدة الخارجية للدفاع الساحلي وتخطيط المرفأ وترتيب أولوياتها ، وتطوير نظم الادارة لاغراض الصيانة المقبلة للدفاع الساحلي ومرافق المرفأ .

١٢ - ويعمل خبير استشاري تابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، لاستعراض ما جرى في الماضي بوجه عام والجهود الوطنية والدولية المتوقعة لتخفيف الحالة ، وبفرض تقييم الموارد المتوفرة الملتمزم أو المتعهد بها ، وتحديد المساعدة المتعلقة اللازمة على أساس خطر الأمواج المدية واحتمال التكرار ، والسكان والممتلكات والموارد المعرضة للخطر والسريعة التأثر .

١٣ - وبالنسبة لما تم التوصل إليه من استنتاجات ، بعد إجراء التقييم العام للخطر وقابلية التأثر وتحديد خطة عمل وطنية ، ومايتصل بذلك من احتياجات في مجال المساعدة التقنية والخبرة الفنية والموارد المادية والمالية المعنية ، فسوف يتوفر ، بفرض النظر ، أثناء انعقاد المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي المعنية بمليديف والمقررة في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٨٩ .

١٤ - وستضع تلك التقديرات التقنية في الاعتبار الالتزام الكبير الفعلي في هذا المجال من جانب مانح رئيسي وهو حكومة اليابان ، التي بدأت بالفعل العمل في عملية لمشاريع الدفاع الساحلي تستغرق ثلاثة أعوام بتكلفة اجمالية تتراوح بين ٦ إلى ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

#### رابعا - ملاحظات ختامية

١٥ - يدعو خطر الأمواج المدية وقابلية مليديف من الناحية الطبيعية للتأثر بوصفها بلدا جزريا يرتفع بالكاد فوق سطح البحر وقابلية واحد من أقل البلدان نموا للتأثر الاجتماعي - الاقتصادي وكونه ذا تركيز سكاني كبير ، إلى توفر بصيرة وطنية ودولية والتزام بحماية المنجزات الوطنية التي تحققت حتى الآن ومون النمو المقبل . ولذلك ينبغي النظر إلى مشكلة الدفاع الساحلي كجزء لا يتجزأ من المسائل الانمائية الشاملة في مليديف ، التي ستعالج في اجتماع المائدة المستديرة المقبل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١٦ - وبالنظر إلى الطوبوغرافيا المنخفضة لمليديف ، تتزايد حتمية اتخاذ المبادرات لهذا الاتجاه مراعاة لما هو متوقع من ارتفاع في مستوى البحر إذ يتوالى تصاعد الرفع وتتوسع المحيطات في العالم بالتالي . ويقدر تقرير أخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن حدوث زيادة تتراوح بين ١,٥ درجة مئوية إلى ٥,٥ درجة مئوية سترفع ذلك

المستوى ما بين ٢٠ و ١٦٥ سنتيمترا . وإذا حدثت زيادة بهذا القدر ، فإن هبوب عاصفة مشابهة لما جرى في سنة ١٩٨٧ سيكون بمثابة كارثة ، مالم تتخذ الآن الخطوات الوقائية الضرورية .

١٧ - ويمكن للمزايا الاجتماعية - الاقتصادية لاستراتيجيات خفض الخسائر ، وزيادة مجموعة المعارف المتوفرة على الصعيد العالمي أن تفيد بلدانا مثل ملديف ، الامر الذي اعترفت به الجمعية العامة باقتراحها تحديد السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠ بوصفها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وتوفر الامواج المديّة لسنة ١٩٨٧ إشارة واضحة إلى ضرورة وجود دفاعات ساحلية لمليديف تكون أكثر فعالية واتساعا . وستكون الخبرة الفنية والدعم الدولي للحكومة في هذا الجهد أمرين ضروريين ، كما أن الحاجة استدعو إلى التزامات ثابتة بعد تحديد الاحتياجات التقنية والمالية والمادية في سياق خطة العمل الوطنية .

-----